الأمم المتحدة

A/44/201
S/20546
29 March 1989
ARABIC

مجلس
الأمن

الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والأربعون

UN DOCUMENT
MAR 30 1989
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والأربعون
البند 119 من القائمة الأولية*
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات
الدولية المتصلة بالأمم المتحدة
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٩ وموجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى رسالة الممثل الدائم للبرتغال المؤرخة في ١٠ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والتي يحيل فيها رسالة موجهة إلى الأمين العام تتعلق بتيمور
الشرقية لتعميمها كوثيقة رسمية من وثائق اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والتي صدرت فيما بعد في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٩
بوصفها الوثيقة A/AC.109/981 .

ولتصحيح السجل فيما يتعلق بالمضامين الواهية للرسالة السالفة الذكر ، أود
أن أعرض ما يلي :

أولا - هناك حقائق دامغة تتمثل في أن مسألة إنهاء الاستعمار في تيمور
الشرقية قد حُلّت منذ أكثر من عقد مضى في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦ وفقا لقراري الأمم
المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخين في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر
١٩٦٠ . ففي التاريخ المذكور مارس شعب تيمور الشرقية حقه في تقرير المصير باختياره
للاستقلال من خلال الاتحاد مع جمهورية اندونيسيا ، وهو امتياز معترف به بالقرار ١٥٤١
(د - ١٥) . وبالتالي فإن ما تزعمه البرتغال بشأن عملية إنهاء الاستعمار في تيمور
الشرقية لا أساس له .

. A/44/50/Rev.1

*

ثانيا - في ضوء الحقيقة المتمثلة في أن تيمور الشرقية جزء لا يتجزأ من جمهورية أندونيسيا وأنها أصبحت كذلك منذ ١٢ عاما ، فإن حكومتي ترفض محاولة البرتغال بأن تزج بنفسها في السلسلة الطويلة من المناقشات الدائرة بين جمهوريتي أندونيسيا وأستراليا بشأن مجموعة شاملة من المسائل التي تكتنف تعيين حدود الجرف القاري لدولتيهما ذواتي السيادة ، وخاصة بين مقاطعة تيمور الشرقية الأندونيسية وشمال أستراليا ، فيما يعرف باسم "ممر تيمور" . وكما هو معلوم ، فإن هذه الاجتماعات ما فتئت تعقد بين أندونيسيا وأستراليا منذ ما يزيد على عشر سنوات من مطلع عام ١٩٧٩ ، بعد أن تم التوصل إلى اتفاق بين حكومتي البلدين لإجراء مناقشات حول مسألة حدود الجرف القاري لممر تيمور . وقد عقدت على مدى العقد الماضي ، ١٠ اجتماعات رسمية بالإضافة إلى ٤ اجتماعات للجان مفعرة . وعلاوة على ذلك ، ونتيجة لتلك المفاوضات ، تم عام ١٩٨٢ التوصل إلى اتفاق على مذكرة تفاهم بشأن إنشاء حدود لمصادر الأسماك في ممر تيمور ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالاشراف والانفصال . وبالمثل ، توصلت أندونيسيا وأستراليا في العام الماضي إلى ترتيب مؤقت يتعلق بإنشاء منطقة تعاون في ممر تيمور في انتظار الاتفاق على تعيين حدود دائمة للجرف القاري في المنطقة . ويمثل هذا الاتفاق الإضافي أيضا دلالة أخرى على العلاقات الشئانية الإيجابية القائمة بين جمهورية أندونيسيا وأستراليا مما سيسهل التعاون لما فيه صالح شعبيهما المشترك ، بما في ذلك شعب تيمور الشرقية ، عن طريق المساهمة في تعجيل تنميتها بتوسيع نطاق النشاط الاقتصادي ، بما في ذلك الاستثمارات والمشاريع التجارية التي يشارك فيها مستثمرون أجانب ، بالإضافة إلى تشجيع أنشطة التجارة والسياحة .

ثالثا - استنادا إلى ما تقدم ، فإنه لا يمكن اعتبار الادعاءات الخاطئة الخادعة الواردة في رسالة البرتغال إلا بمثابة تدخل غير مقبول في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة .

وأخيرا - خلافا للمحاولات البرتغالية الرامية إلى قذف أندونيسيا بالمطاعن ، فإن مما يسر إلى أقصى حد أن عددا متزايدا من الدول ، بما في ذلك في الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها من المحافل الدولية والإقليمية ، بالإضافة إلى أستراليا والبلدان الأخرى في المنطقة ، قد اعترفت أخيرا وأدرك بأن التيموريين الشرقيين يتمتعون اليوم تمتعا كاملا بالحريات السياسية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي مما يعتبر حقهم الأصلي وفقا للشوايك الدستورية المكفولة لكل مواطن ولكل مقاطعة في جمهورية أندونيسيا . وإذا أرادت البرتغال كذلك أن تنظر بموضوعية في الحقائق

السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتصل بتييمور الشرقية ، فانها ستدرك أيضا أن أفضل وسيلة يمكن من خلالها تلبية الرغبات الحقيقية لشعب تيمور الشرقية وحقوقه الانسانية الاساسية ومصالحه ، تتمثل في احترام القرار الذي اتخذته هذا الشعب بالعيش في سلم وحرية في وحدة مع اندونيسيا .

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ١١٩ من القائمة الاولى ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) نانا س. سوتريسنا

السفير

الممثل الدائم